عضو مؤتمر الحوار الوطني حمزة الكمالي لـ«الثورة»:

نريد عدالة انتقالية وليس عدالة انتقائية

لن نقبل الكولسة والطبخات الجاهزة

يتطلع شباب اليمن إلى دولة مدنية حديثة ترتكز على قواعد وأسس الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والمواطنة المتساوية والعدل والانصاف في توزيع السلطة والثروة وإعادة الحقوق المغتصبة لأصحابها وحل القضية الجنوبية حلاً عادلاً باعتبارها مفتاح الحل لكافة القضايا الأخرى ويؤملون على مؤتمر الحوار الوطني، باعتباره الوسيلة الوحيدة لحل كافة الملفات والقضايا العالقة ورسم معالم ومحددات مستقبل اليمن الجديد.

«الثورة» التقت عضو مؤتمر الحوار الوطني عن الشباب الأخ حمزة أمين الكمالي، الذي تحدث عن رؤية الشباب لشكل الدولة القادم والعدالة والمصالحة الوطنية وقضيتي الجنوب وصعدة وتوقعاتهم لمخرجات المؤتمر:

حاوره/عبدالملك الشرعبي

> ما هي رؤية الشباب لشكل ونظام الدولة القادم؟

- قبل الحديث عن شكل الدولة لا بد أن نتحدث عمّا يهيئ لبناء الدولة، وهي إعادة بناء الجيش، حل القضية الجنوبية التي تعتبر مفتاحاً لحل كافة القضايا، لأنها ستؤثر على الجغرافيا بشكل كامل، لكن في ظل وجود جيش لا يزال منقسماً وميليشات تمتلك السلاح فإن الحديث عن بناء الدولة يظل حديثاً عبثياً، ولعل القرارات الأخيرة للرئيس هادي تعد خطوة هامة لإنهاء انقسام الجيش، ويبقى سحب سلاح الميليشيات وحل القضية الجنوبية حلا عادلا من خلال إعادة الحقوق لأصحابها وفق قرارات نطالب بإصدارها سريعاً قبل الشروع في معالجة القضية الجنوبية من خلال اللجنة أو الفريق المكلف بهذا الشأن في مؤتمر الحوار، وأؤكد هنا على ضرورة إصدار قرارات من رئيس الجمهورية بشأن القضايا الحقوقية التي لا تحتاج إلى حوار بل إلى قرارات قبل الشروع في الحوار لحل إشكاليات القضية الجنوبية بشكل عادل، وسنلاحظ بعد ذلك أن كل من يزايد بالقضية الجنوبية سيتوارون عن المشهد السياسي، بعد ذلك نسعى إلى بناء الدولة، ويجب أن يكون شعارنا هو الاستقرار والبناء على أي شكل كان .. أنا أرى أننا لسنا في قضية تفاوض، نحن في حوار، تأتيني بدليل وحجة لأقتنع بوجهة نظرك، نحن نريد تجاوز الماضي على أسس عادلة «إرجاع الحقوق، محاكمة من كانوا السبب في نهب الأراضي وتسريح الناس من أعمالهم»، النقطة الأخرى المهمة هي التنمية والبناء، إذا أردنا أن نبني الدولة هناك ثلاثة أشياء ضرورية، وهي : أولاً أن نسعى نحو ثورة ونكملها، وديمقراطية ونكملها، ومن ثم تنمية حقيقية لنبني دولة محترمة تعيد كرامة اليمنيين في الداخل والخارج.

نحن كان الحوار هدفاً أساسياً لنا من شهر مارس 2011 وأعلنا حينها أننا نريد حواراً وطنيا شاملا يفضي لبناء الدولة، النقاط العشرون ركيزة أساسية للمضي في هذا الاتجاه نحن نريد أن يكون الحوار حقيقياً وبناء وخمسة وعشرون مليون نسمة ينتظرون حلولا لكافة القضايا.

> دخلنا الحوار على أساس أن الوطن هو قضية الشباب الرئيسية

هناك حواجز بين الناس، هذه الحواجز حالما تسقط ستنكسر ويتقابل الناس وجهاً لوجه لحل مشاكلهم ثم فرق العمل تأتي بحلول أساسية.

فرز جديد

> التقاء المتخاصمين والفرقاء على طاولة واحدة للتحاور الا يشكل نقطة تحول في المشهد السياسي.

- النظرة العامة أن البديل عن الحوار هو الحرب والدمار والنقاط العشرون هي مهمة لحل الكثير من المشاكل والحوار والاتفاق والتوافق على بناء الدولة نحن لسنا منتقمين ولا ثأريين نحن شعب متسامح ونريد ممن تسبب بارتكاب أي خطأ أن يعترف بخطئه كما نريد من المشائخ والمتسلطين أن يعترفوا أنهم كانوا عائقاً أمام بناء الدولة وهم الآن يطالبون بدولة مدنية ونحن نسعى أيضا لتحقيق هذا الهدف، النقطة الأخرى نحن شباب الثورة نريد عدالة في توزيع السلطة والثروة من أجل استقامة بناء الدولة وإذا خرجنا عن مبدأ العادلة واتجهنا إلى الظلم ومحاباة طرف على طرف في المناطقية أو البعد المذهبي أو الجهوي سنذهب إلى بعد آخر.

ونحن عندما اخترنا طريق الحوار وضعنا في اعتباراتنا أشياء مهمة وهي نبذ الطائفية والمذهبية والفئوية وغيرها على أساس فرز جديد يكون هذا الفرز فرزاً اجتماعياً على أساس مصالح المجتمع هو مع بناء الدولة ومصالح المجتمع ومن هو ضدها نحن تجاوزنا مرحلة من هو مع الثورة ومن هو ضدها، الآن نحن مع بناء الدولة كل من يعيق بناء الدولة يجب التخلص منه ويكون خارج الحياة السياسية.

دخلنا هذا الحوار كشباب على أساس أهداف الثورة الشبابية الشعبية السلمية، هناك من يقول قضية صعدة وقضية الجنوب نقول لهم القضية الرئيسية هي قضية الشباب والوطن هو قضية الشباب.

جبر الضرر

> كيف تنظرون إلى مسألة العدالة الانتقالية والمصالحة؟ وهل أنتم مع مشروع القانون الموجود في مجلس النواب؟

- مشروع القانون المتعلق بالعدالة والمصالحة في البرلمان ليس ملزماً لنا، نحن سنتعامل وفق المعايير الدولة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي كله معنا، نحن نريد عدالة انتقالية وليس عدالة انتقائية، نركز على جبر الضرر والإصلاح وضمان عدم تكرار الأخطاء والجرائم وإنصاف الضحايا.

> يجب أن نعالج المشكلة «مشكلة جبر الضرر» مما له أثر على الواقع، هناك قيادة سياسية سقط نظامها وأنا شخصياً مع جرحى وشهداء الثورة الشبابية الشعبية، لأنهم ولولاهم لما وصلنا إلى هذا المؤتمر إلى هذا التغيير، ولذلك يجب أن يكون هناك إنصاف حقيقي لهم، وعدالة حقيقية.

نحن اليوم في اليمن ندار وفق رؤيتين الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية وقراري مجلس الأمن، فالآلية التنفيذية للمبادرة فيها حصانة، لكن قرار مجلس الأمن يتجاوز الحصانة لأنها مستندة على المواثيق الدولية وحقوق الإنسان وحتى الآن لا تزال المؤسسة اليمنية غير قادرة على إجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان والحل أن يكون هناك لجنة تحقيق دولية وفقاً لقرار مجلس الأمن 2014م، في الانتهاكات بحق المدنيين.. هذا ما توافقنا عليه.

دولة مدنية

> ما هي توقعاتكم كشباب في ما يتعلق بمخرجات مؤتمر الحوار؟

- هناك نقطة مهمة وهي أن كل مكونات الحوار الوطني محاكية لأهداف الثورة الشبابية، وتواجدنا هنا اليوم هو من أجل أن نكون مشاركين في صنع القرار ونحقق الأهداف التي خرجنا من أجلها، لن نقبل الكولسة والطبخات الجاهزة سنسعى ونضغط في هذا الجانب من أجل أن يخرج المؤتمر بنتائج تلبي طموحات الشباب وتعمل على بناء دولة يمنية حديثة قائمة على العدل والانصاف، دولة تتحقق فيها المساواة وتصاب فيها الحقوق والحريات وإعلاء سيادة القانون.

> «الثورة» التقت عضو مؤتمر الحوار الوطني عن الشباب الأخ حمزة أمين الكمالي، الذي تحدث عن رؤية الشباب لشكل الدولة القادم والعدالة والمصالحة الوطنية وقضيتي الجنوب وصعدة وتوقعاتهم لمخرجات المؤتمر:

مؤتمر الحوار.. آمال وتطلعات

الشيخ/سالم طاهر سالم الجنيدي

> هذا المؤتمر الذي يشارك فيه نحو (565) عضواً من كافة أنحاء اليمن، سيناقش الكثير من القضايا والتصورات المستقبلية حول شكل الدولة والدستور والتعددية السياسية.

{ يجمع اليمنيون كافة على أن مؤتمر الحوار هو المخرج الوحيد لليمن ولحل كافة قضاياه ومشاكله، ومن ذلك القضية الجنوبية، التي نأمل أن يتم حلها في إطار المؤتمر.

هذا المؤتمر الذي يشارك فيه نحو (565) عضواً من كافة أنحاء اليمن، سيناقش الكثير من القضايا والتصورات المستقبلية حول شكل الدولة والدستور والتعددية السياسية.

وما يأمله اليمنيون جميعاً هو أن يخرج المؤتمر بنتائج إيجابية تحقق العدالة والمواطنة المتساوية وتنصف المظلومين وتعيد الحقوق لأصحابها، وبالذات في جنوب الوطن الغالي، الذي يمثله العديد من القامات الشامخة ومنهم المناضل الكبير أحمد مساعد حسين، الذي يعد من كبار الشخصيات الجنوبية وله مواقف وحدوية مشهودة.

ومثل هذا الرَّجُل الذي قطع رحلته العلاجية في الخارج بدولة الإمارات العربية المتحدة، وفضَّل العودة للمشاركة الفاعلة في المؤتمر، يجسد صدق ونوايا اليمنيين الذين يتوقون إلى التغيير وبناء اليمن الجديد وإرساء دولة النظام والقانون والمواطنة المتساوية، ونحن على ثقة بأن المؤتمر سينجح في حل كافة المشاكل التي يعاني منها اليمن، وأن يحقق آمال وتطلعات اليمنيين.

لجنة لتفعيل المشاركة المجتمعية في القضايا ذات البعد الوطني

شكل فريق قضايا ذات بعد وطني والعدالة الانتقالية لجنة من ستة أعضاء تتولى مهمة تفعيل المشاركة المجتمعية بناء على الدراسات والخطط التي يتم تلقيها من الجمهور وعكسها على خطط الفريق.

وقدم الدكتور توفيق الشرعبي الخبير المحلي في المشاركة المجتمعية محاضرة حول مداخل المشاركة المجتمعية وآليات تفعيلها في الفريق، مستعرضا الإيجابيات التي تندرج تحتها المشاركة المجتمعية وأهم المبادئ الجوهرية لها والأساليب المقترحة لتفعيلها عبر الوسائل الإعلامية المختلفة والاتصال المباشر.

من جانبها قدمت أمل الباشا محاضرة عن العدالة الانتقالية وأهم التعريفات العلمية لها والقضايا التي ترتكز عليها، معتبرة أن من شروط تحقيقها هو الاعتراف الكامل بالجرائم والانتهاكات لحقوق الانسان التي حصلت في الفترة السابقة، إضافة إلى إيقاف كافة تلك الممارسات والانتهاكات في الفترة الانتقالية مع كشف الحقائق عن هذه الانتهاكات ومن قام بها.

وقالت إن الاعتراف بتلك الجرائم والانتهاكات هو الطريق الأمثل لتحقيق المصالحة الوطنية.

من جانبها ناقشت اللجنة المصغرة التي تم تشكيلها يوم أمس لدراسة أوراق العمل التي قدمت من قبل سبعة أعضاء حول تحديد مفاهيم العدالة الانتقالية والقضايا ذات البعد الوطني والتي كان أبرزها العدالة الانتقالية والدعاوى الجنائية وبرامج التعويض وجبر الضرر وإصلاح المؤسسات والمصالحة الوطنية والاختفاء القسري وغيرها من المفاهيم.

الأمين العام يبحث مع مستشاره الأمين العام للأمم المتحدة سبل الدعم الفني للمؤتمر

ناقش الأمين العام لمؤتمر الحوار الوطني الشامل الدكتور أحمد عوض بن مبارك مع المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة سارة كليف سبل الدعم الفني الممكن تقديمه لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني.

واستعرض الأمين العام مع المسؤولة الدولية ما تم إنجازه خلال أعمال المؤتمر الذي دشن أعماله في الثامن عشر من مارس الماضي، والتحديات التي واجهت سير أعماله.

من جهتها أبدت مستشارة الأمين العام للأمين المتحدة استعداد المنظمة الدولية لمواصلة المساهمة في تقديم العون الفني للأمانة العامة لمؤتمر الحوار وخاصة ما يتعلق بتقديم الخبرات والاستشارات.

وأكدت ضرورة ملاءمة مخرجات المؤتمر مع مشاريع الإصلاحات المرجوة من الجانب الحكومي.

وعبر الأمين العام عن شكره للأمم المتحدة لما تقوم به من دور داعم لمؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي يؤمل عليه اليمنيون في بناء مستقبل جديد لبلدهم متمنيا تعزيز وتطوير هذا الدعم وتعدد أوجهه.

"شكل الدولة والنظام الاداري" في ورشة عمل لفريق بناء الدولة

نظمت الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل ورشة عمل لفريق بناء الدولة حول شكل الدولة والنظام الإداري حاضرت فيه الخبيرة الأمريكية في أنظمة الحكم سوقندة.

وتناولت الخبيرة مفاهيم وأشكال أنظمة الحكم ونماذج لكثير من الانظمة المعمول بها في عدد من الدول التي خاضت مراحل انتقالية وجرت فيها عمليات تغيير للأنظمة.

وفتح باب النقاش للأعضاء الذين أبدوا ضرورة دراسة الواقع اليمني بعمق نظرا للخصوصية التي يتمتع بها والتعقيدات والتراكمات في كثير من المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي شهدتها اليمن خلال الحقبة الزمنية الماضية.

خطة تفصيلية مزمنة لفريق صعدة

أقر فريق صعدة في جلسته أمس برئاسة نبيلة الزبير الخطة التفصيلية المزمنة بعد الإجماع عليها.

وتضمنت الخطة التفصيلية عددا من المحاور تبدأ بجلسات استماع للرؤى من كافة المكونات السياسية الموجودة حول جذور القضية .

وشكل الفريق لجنة مصغرة لاستلام الوثائق والمعلومات للوصول إلى تحديد المستهدفين وإعداد الاستمارات والآلية المزمنة للنزول الميداني .

وضمت الخطة أيضا تشكيل لجنة مصغرة لإعداد ملخص أولي ونهائي عن جذور المشكلة .

وقدمت اللجنة -التي شكلت في وقت سابق لإعداد الخطة- شرحا تفصيليا حول كافة محاور الخطة وطرحت للنقاش والتعديل لها قبل التصويت عليها وإقرارها بشكل نهائي .

استعراض توجهات الخطط التفصيلية لمجموعات فريق بناء الجيش

صنعاء/سبأ

<،،استمع فريق عمل أسس بناء الجيش والأمن في اجتماعه أمس برئاسة اللواء يحيى الشامي إلى عرض حول التوجهات لوضع الخطط التفصيلية لمجموعات العمل أثناء الزيارات الميدانية.

وأكدت التوجهات أهمية الاطلاع على مواد الدستور اليمني المتصلة بمهام الجيش والأمن، وكذا قوانين انشاء الجهات المستهدفة بالزيارات وجميع القوانين واللوائح ذات الصلة بتلك الجهات بهدف معرفة مستوى التنفيذ ومدى تطابق الاعمال مع النصوص القانونية ولوائحها التنفيذية وبلورة الرؤى لإجراء أي تعديلات عليها، بالإضافة إلى الحصول على البيانات والمعلومات المادية والبشرية للجيش والأمن من الجهات ذات العلاقة بما يفيد مجموعات العمل في تنفيذ مهامها.

وتناولت التوجهات ضرورة اللقاء مع لجنتي إعادة الهيكلة للجيش والأمن لمعرفة ما انجزتاه حتى الآن، وكذا إعداد الدراسات الخاصة بتحديد الحجم الامثل للقوات المسلحة والأمن ونسب توزيع القوات على القوى الرئيسية وعلى الفئات والوظائف بالتنسيق مع الجهات المختصة وطبقا للإمكانيات الاقتصادية مع مراعاة النسب المعمول بها في جيوش العالم في تحديد قوام الجيش بنسبة محددة مقارنة بعدد السكان، بالإضافة إلى إعداد الدراسات لمسرح العمليات للقوات المسلحة بناء على تقسيم أراضي الجمهورية إلى سبع مناطق عسكرية والقوات الخاصة وقوات الاحتياط وحرس الحدود والتي تعمل فيها القوات البرية والقوات الجوية والدفاع الجوي والقوات البحرية والدفاع الساحلي بحسب التقسيمات المقترحة.

وتطرقت التوجهات إلى أهمية إعداد مشاريع لدراسة السياسة العسكرية والاستراتيجية والعقيدة العسكرية بالتنسيق مع الجهات المختصة ووضع التصورات والدراسات للإسراع باستكمال بقية خطوات إعادة هيكلة الجيش والأمن ووضع الخطط لبناء وتنظيم وزارتي الدفاع والداخلية ورئاسة هيئة الاركان والهيئات والدوائر في الوزارتين وتشكيل وتسليح وتدريب وتمركز وتوزيع وحدات الجيش والامن بما يعمق الوحدة الوطنية على أساس تفضيل التخصص والأقدمية والكفاءة والنزاهة في تعيين وتشكيل القيادات في الهيئات والدوائر والمناطق والوحدات على كافة المستويات.

وأشارت الى ضرورة وضع خطة عاجلة بالتعاون مع الجهات المعنية لخلق المزيد من الثقة وترسيخ قيم الاخوة والتنسيق بين كافة منتسبي الجيش والأمن وفي مقدمتهم القيادات وبما يبعث على الطمأنينة في النفوس ويجسد روح الفريق الواحد وتعزيز مبدأ الولاء لله والوطن والثورة ويزيل كافة عوامل التشكيك والخوف والآثار النفسية الموروثة من مخلفات الماضي، فضلا عن وضع نظام مالي دقيق وتبويب ميزانية القوات المسلحة والأمن ووضع الضوابط والتقيد الصارم بقواعد تنفيذ الميزانية ووفقا لأبوابها وبنودها واعتبار تجاوزها مخالفة للنظام والقانون وطبقا لما هو معمول به عالميا.

كما تناولت التوجهات التفصيلية أهمية وضع الأسس الكفيلة بتحسين المستوى المعيشي والصحي والتعليمي لمنتسبي الجيش والامن وتوفير الحياة الكريمة لهم وإعطاء أسر الشهداء الرعاية الكاملة والاهتمام بالمعاقين وجرحى الحرب وتحسين أحوالهم المعيشية والصحية والتعليمية من خلال التنسيق مع الجهات المعنية واعادة العمل بقانون الخدمة الالزامية لبناء قوات احتياطية طبقا لتعليمات التعبئة العامة.

وأكدت أهمية سن التشريعات التي تحرم وتجرم الحزبية في الجيش والأمن وإنزال اقسى العقوبات على من يمارس العمل الحزبي أثناء الخدمة العسكرية أو الأمنية، وإعداد الهياكل التنظيمية على أساس إقرار مبدأ وحدة المسؤولية ومركزية القيادة بدءا بوزارتي الدفاع والداخلية ورئاسة هيئة الأركان العامة وانتهاء بالمستويات القيادة الدنيا ومنع ازدواجية السلطة فيها وترسيخ مبادئ القيم والتقاليد العسكرية والأمنية من خلال التسلسل القيادي طبقا للأقدمية والتخصص والكفاءة.

كما أكدت ضرورة تفعيل ودعم أجهزة الرقابة والتفتيش وتزويدها بالكوادر الكفؤة والمقتدرة والنزيهة وتمكينها من ممارسة كافة صلاحيتها باستقلالية تامة ومعاقبة المخالفين ومكافأة المحسنين وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

وفي نهاية العرض أكد رئيس فريق أسس بناء الجيش والأمن أن هذه التوجهات ليست ملزمة لمجموعات العمل وإنما هي عبارة عن توجهات تساعدها على تنفيذ مهامها خلال النزول الميداني على الوجه الأكمل.